العرب
الأربعاء 2021/11/10
السنة 44 العدد 12236

مصطفى الكاظمي لفصائل إيران: المحاسبة أو دعم عودتي إلى رئاسة الوزراء

اجتماع الإطار التنسيقي مع رئيس الوزراء العراقي غلبت عليه لغة المقايضات

طغت لغة المقايضات والمساومات على الاجتماع رفيع المستوى الذي عقد بمنزل رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي وجمع قادة الفصائل الموالية لإيران ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي بات اليوم يملك من الأوراق ما يكفي لتعزيز حظوظه في ولاية حكومية جديدة.

رب ضارة نافعة

بغداد - استضاف رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي في منزله اجتماعا رفيع المستوى حضره كل من قادة الإطار التنسيقي ورئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ورئيس المجلس الأعلى للقضاء فائق زيدان، في محاولة لتخفيف التوتر الذي خلفته محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الكاظمي الأحد.

ويأتي الاجتماع بعد ساعات قليلة من زيارة قام بها إسماعيل قاآني قائد فيلق القدس الجناح الخارجي للحرس الثوري الإيراني إلى العراق التقى خلالها بعدد من قادة الفصائل وأيضا رئيس الوزراء، في مسعى لاحتواء مخلفات محاولة الاغتيال التي تُتهم فصائل موالية لطهران بالوقوف خلفها.

وقالت مصادر سياسية إن الاجتماع الذي تم في منزل رئيس ائتلاف النصر ضم أيضا الأمين العام لعصائب أهل الحق قيس الخزعلي والأمين العام لميليشيا كتائب حزب الله أبوحسين الحميداوي، الفصيلان الرئيسيان المتهمان بالتورط في محاولة الاغتيال.

> مصطفى الكاظمي المعروف عنه براغماتيته سيحاول الاستفادة من الوضع للحصول على ولاية حكومية جديدة

ونجا الكاظمي الأحد من محاولة اغتيال عبر هجوم بثلاث طائرات مسيرة مفخخة بمتفجرات تم إسقاط اثنتين منها، بينما سقطت الثالثة في مقر إقامته بالعاصمة بغداد، ما أصاب عددا من حراسه.

وجاء الهجوم غداة مقتل متظاهريْن على الأقل وجرح العشرات في مواجهات عنيفة بين أنصار الفصائل الموالية لإيران الرافضة لنتائج الانتخابات وقوى الأمن عقب محاولة متظاهرين اقتحام المنطقة الخضراء التي تضم المؤسسات الحكومية والبعثات الدبلوماسية.

وأثارت محاولة اغتيال الكاظمي صدمة في الشارع العراقي، وقوبلت بردود فعل منددة ومستنكرة من قبل المجتمع الدولي، ويقول مراقبون إن ما حدث للكاظمي ينطبق عليه مثل "ربّ ضارة نافعة"، وهو ما ترجم في التعاطف الشعبي معه وفي الموقف الدولي الداعم له.

ويشير المراقبون إلى أن الكاظمي المعروف عنه براغماتيته الشديدة سيحاول الاستفادة من هذا الوضع قدر الإمكان للحصول على ولاية حكومية جديدة، كأن يقدم تنازلات بعدم تتبع الفصائل المتورطة في محاولة اغتياله مقابل الحصول على دعمها لتولي رئاسة الوزراء مجددا.

وكانت فرص الكاظمي في العودة إلى المنصب الحكومي شبه منعدمة في ظل المواقف المتشددة حياله من الإطار التنسيقي الذي يضم الفصائل المسلحة الموالية لإيران وائتلاف دولة القانون الذي يترأسه نوري المالكي، بيد أن الوضع اليوم مختلف حيث يملك الكاظمي أكثر من ورقة للمساومة.

وأصدر الإطار التنسيقي بيانا عقب الاجتماع الذي عقد في منزل حيدر العبادي دعا من خلاله إلى التهدئة وخفض التصعيد والبحث عن معالجات قانونية "لأزمة نتائج الانتخابات" والسعي لمعرفة حيثيات محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

وكانت مصادر مطلعة كشفت أن الكاظمي تحدث خلال الاجتماع على ضرورة محاسبة الفصيلين اللذين تدور حولهما الشبهات بالوقوف وراء محاولة اغتياله. وتمسك قادة الفصائل بأن الجريمة وقعت بدوافع فردية، وأن التحقيقات يجب أن تطال المسؤولين المباشرين عنها وليس الفصائل التي ينتمون إليها.

وذكرت المصادر أن الإطار التنسيقي الذي يقوده رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي عرض "رفد فريق التحقيق في محاولة الاغتيال بفريق فني مختص لمعرفة كل حيثيات الجريمة وتقديم المسؤولين عنها للقضاء"، ولكنه تمسك في المقابل بـ"إكمال التحقيقات القضائية المتعلقة بجريمة استهداف المتظاهرين ومحاسبة المتورطين فيها".

ويقول مراقبون إن الغاية من الجمع بين المسألتين هي عرض مقايضة تقضي بأن يتم "مسح هذه بتلك" لكي تعود الأمور الى مجاريها، ويعود التركيز على القضية التي يعتبرها الإطار التنسيقي هي الأهم، وهي معالجة "أزمة نتائج الانتخابات غير الموضوعية".

ورجحت مصادر أمنية عراقية أن يكون الأشخاص المسؤولون عن محاولة الاغتيال وقادتهم المباشرون قد تمكنوا من الهرب الى إيران، ولم يعد بالإمكان ملاحقتهم أصلا. وهناك من يتحدث عن أن قائد فيلق القدس إسماعيل قاآني اصطحب اثنين منهم على الأقل لدى عودته من بغداد بعد زيارته الخاطفة لنزع بصمات إيران عن العملية.

وكان قاآني التقى مع قادة الفصائل الذين حذرهم من تقديم تنازلات أو انفراط وحدتهم. وتوجه من بعد ذلك للقاء الكاظمي لإقناعه بقبول التهدئة مع الفصائل وعدم الزج باسم إيران في المحاولة.

وقالت مصادر قريبة إنه تم خلال الاجتماع الذي عقد في منزل رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي والذي لم يحضره أي ممثل للتيار الصدري التوافق على تهدئة إعلامية، كما تم الاتفاق على عقد لقاء جديد ربما الأربعاء لمعالجة أزمة الانتخابات.

ومن غير المستبعد أن يحضر التيار الصدري الذي فاز في الانتخابات التشريعية الاجتماع المقبل والذي سيكون فرصة لتذويب الخلافات لأن استمرار حالة الانسداد قد يقود إلى اقتتال.

زيارة وزير الخارجية الإماراتي إلى دمشق تنهي عزلة سوريا

دمشق - استقبل الرئيس السوري بشار الأسد الثلاثاء وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، في أول زيارة لمسؤول إماراتي رفيع المستوى منذ تفجّر الصراع في هذا البلد.

وأوردت وكالة الأنباء الرسمية "سانا" أنه جرى خلال اللقاء "بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وتطوير التعاون الثنائي في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتكثيف الجهود لاستكشاف آفاق جديدة لهذا التعاون خصوصا في القطاعات الحيوية من أجل تعزيز الشراكات الاستثمارية".

وتشكل زيارة الشيخ عبدالله بن زايد إلى دمشق ولقاؤه بالأسد نهاية عزلة طويلة لدمشق وبداية مسار جديد لإعادة احتواء سوريا ضمن المنظومة العربية، في ظل ما يسجل من تراجع على مستوى مواقف الدول العربية المتحفّظة.

وأكد الرئيس الأسد خلال اللقاء على العلاقات الأخوية الوثيقة التي تجمع بين سوريا والإمارات العربية المتحدة منذ أيام الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. ونوه بالمواقف الموضوعية والصائبة التي تتخذها الإمارات، مشددا على أن الإمارات وقفت دائما إلى جانب الشعب السوري.

وبحسب وكالة الأنباء السورية، أكد الشيخ عبدالله بن زايد على دعم الإمارات لجهود الاستقرار في سوريا، معتبرا أن ما حصل أثّر على كل الدول العربية، معربا عن ثقته في أن سوريا وبقيادة الرئيس الأسد وجهود شعبها قادرة على تجاوز التحديات التي فرضتها الحرب.

ويأتي اللقاء بعد أسابيع من اتصال هاتفي أجراه الرئيس السوري مع ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد، والذي اعتبره متابعون تتويجا لانفراجة شاملة في العلاقات السورية الإماراتية.

وأبدت الإمارات في السنوات الأخيرة تحفظات على التعاطي العربي مع دمشق، والذي أتى بنتائج عكسية لجهة دعم تقارب دمشق مع طهران.

وقد اتخذت الإمارات كما البحرين بعض الخطوات لاختراق هذه العزلة من بينها إعادة فتح سفارتيهما في دمشق نهاية عام 2018، على مستوى القائمين بالأعمال.

وتقول أوساط سياسية سورية إن التعاملات الاقتصادية والتجارية الإماراتية مع دمشق ظلت مستمرة وإن كانت في حدودها الدنيا، لافتة إلى أن الفترة المقبلة قد تشهد المزيد من الاختراقات على صعيد العلاقات العربية السورية، رغم ما تبديه بعض الدول الكبرى على غرار السعودية من حذر.

أداء المؤسسات الحكومية تحت مجهر سلطان عمان

مسقط - اتخذ سلطان عمان هيثم بن طارق خلال ترؤسه الثلاثاء اجتماعا لمجلس الوزراء جملة من القرارات والتدابير تستهدف تخفيف الأعباء عن المواطنين، وتحسين أداء المؤسسات الحكومية التي لطالما تعرضت لانتقادات حول جودة خدماتها.

وقال السلطان هيثم إنه سيتم إنشاء وحدة مستقلة تتبع له لقياس أداء المؤسسات الحكومية وضمان استمرارية تقييمها واقتراح آليات رفع كفاءتها، مع قياس جودة الخدمات ورضا المستفيدين منها.

ووجه بإنشاء وحدة ثانية لدعم واتخاذ القرار تتبع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وذلك بهدف رفع مستوى الأداء من خلال تعزيز كفاءة صنع القرار.

وأكد سلطان عمان أهمية تضافر جهود كافة مؤسسات الدولة في تسريع تطوير الخدمات الحكومية ومواصلة تنفيذ مبادرات التحول الرقمي، وإيجاد المعالجات الشاملة للتحديات، إلى جانب توظيف الطاقات والموارد المتوفرة في سبيل ذلك، من أجل مواكبة الأوضاع الراهنة والمستقبلية، وتعزيز التواصل والتفاعل مع المجتمع وتطلعاته.

وكانت استطلاعات للرأي أجريت على مدار السنوات الماضية كشفت عن ارتفاع نسب عدم رضا المواطنين عن أداء المؤسسات الحكومية في السلطنة، ويولي السلطان هيثم هذا الملف أهمية خاصة، وهو ما تكّرس بإعلانه عن وحدة خاصة للتقييم تتبع له.

وركز السلطان هيثم خلال الاجتماع على أهمية تخفيف الأعباء عن المواطنين، واتخاذ خطوات لتحفيز الاقتصاد الوطني الذي تأثر بشكل كبير بالأزمة الصحية العالمية، وأيضا بتذبذب أسعار النفط.

وأمر بإلغاء حزمة من الرسوم المرتبطة بأنشطة بعض القطاعات، وكذلك بتخفيض عدد منها، كما أمر بتثبيت أسعار وقود المركبات وفقا لمعدل شهر أكتوبر الماضي، بمعنى أن السلطنة هي التي ستتحمل الفرق الناتج عن أي زيادة في أسعار النفط حتى نهاية عام 2022.

وكانت الحكومة رفعت في وقت سابق الدعم عن الوقود وربطت وقود السيارات بأسعار النفط العالمية، الأمر الذي خلق أعباء إضافية على المواطنين العمانيين.

ووصف مؤسس شركة قوس للأعمال العُمانية علي عبدالله الريامي لشبكة "سي.أن.أن" قرار السلطان هيثم بـ"الإيجابي جدا وأنه سيساهم في تخفيف العبء عن المواطن في المدى القريب والبعيد".

إنشاء وحدة تتبع لسلطان عمان لقياس مردودية المؤسسات الحكومية

خلية حزب الله تكشف حاجة الكويت إلى ضبط الحقل الخيري المنفلت

الكويت - أعاد الكشف عن خلية في الكويت تعمل لصالح حزب الله اللبناني في جمع أموال وتبرعات إلى جانب تجنيد شباب للزج بهم في بؤر التوتر، تسليط الضوء على الثغرات الموجودة في الحقل الخيري الكويتي.

وتعود أطوار القضية إلى الأسبوع الماضي حينما ألقي القبض على مجموعة من العناصر التابعة للخلية في لجنة خيرية، بعد معلومات تلقتها السلطات عنهم من "دولة شقيقة".

وذكرت مصادر أمنية لوسائل إعلام محلية الثلاثاء أنه تم إصدار قرار بضبط ثمانية عناصر آخرين ينشطون ضمن الخلية، ليرتفع بذلك إجمالي عدد المتهمين إلى 16 عنصرا، بينهم أحد كبار الرجال الناشطين في العمل الخيري.

وقالت المصادر إن محادثات في أجهزة هواتف المتهمين الذين تم القبض عليهم في بداية القضية في مبنى تابع للجنة الخيرية، هي من قادت السلطات إلى ضبط المتهمين الجدد.

وأشارت المصادر إلى أنه سيتم بحث الأموال التي عثر عليها مع عناصر الخلية ومصادرها ومن الذي قام بالتبرع، وهل هناك تعمد في دعم حزب الله من عدمه.

وكانت الدفعة الأولى من المتهمين أقرت بجمعها لتبرعات وأموال من المساجد، وهو ما يتناقض والقانون الكويتي الذي سبق وأن قيد جمع التبرعات من دور العبادة.

ووفق التسريبات، فإن المتهمين اعترفوا خلال التحقيقات بأنهم حولوا أموالا طائلة للحزب على مدار 30 عاما بزعم دعم وكفالة الأيتام في لبنان.

وتعتبر الكويت دولة رائدة في المنطقة في مجال العمل الخيري، وتوجد بها 42 جمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية، لكن في السنوات الأخيرة ظهرت حاجة أكيدة لضرورة ضبط هذا المجال نتيجة محاولات مجموعات وأفراد لاستغلاله في غايات وأهداف أخرى من بينها تمويل الجماعات الإرهابية.

> المنظمات المتطرفة على غرار حزب الله اللبناني تستغل تساهل السلطات الكويتية، إزاء عمليات جمع الأموال والتبرعات

وكان تقرير أميركي صدر في العام 2013 أول من سلط الضوء على ثغرات العمل الخيري في الكويت حيث تطرق التقرير حينها إلى إقدام أفراد مقيمين في الكويت على تحويل تبرعات خيرية ومساعدات مالية إلى جماعات متطرفة في سوريا، الأمر الذي دفع وزارتي الشؤون الاجتماعية والأوقاف والشؤون الإسلامية حينها إلى تعليق نشاط جمع الأموال داخل المساجد، وفرض حظر على التبرعات النقدية وقصرته على دفع الأموال من خلال البنوك في مكاتب الجمعيات الخيرية.

وشكل ذلك التقرير إحراجا كبيرا للإمارة الخليجية التي لطالما تباهت بأنها "مركز العمل الإنساني"، لتتوالى على إثرها التقارير عن خلايا تعمد إلى استغلال الثغرات لجمع التبرعات لصالح منظمات إرهابية.

وكانت آخر التقارير تلك التي صدرت عن وزارة الخزانة الأميركية في سبتمبر الماضي والتي وجهت فيها اتهامات لكويتي بجمع أموال لصالح حزب الله، وضمته إلى قائمة العقوبات.

وقالت الخزانة الأميركية إن الكويتي طالب حسين علي جارك إسماعيل قام بتحويل الملايين من الدولارات إلى حزب الله من الكويت عبر شخص يدعى جمال حسين عبد علي عبدالرحيم الشطي، وسبق أن سافر إسماعيل إلى لبنان للقاء مسؤولي الحزب للتبرع بالمال للمجموعة.

ويرى مراقبون أن المنظمات المتطرفة على غرار حزب الله اللبناني تستغل تساهل السلطات الكويتية، إزاء عمليات جمع الأموال والتبرعات، رغم أن هناك قوانين تم سنها في السنوات الأخيرة لضبط هذا الحقل.

ويشير المراقبون إلى أن هناك حاجة ماسة اليوم لأن تولي السلطة التنفيذية هذا الملف العناية الخاصة، لاسيما وأن الأمر له أبعاد تمس الأمن القومي لمنطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام.